تطور الأنظمة التجارية السعودية وأثرها في دعم التنوع الاقتصادي وتحقيق رؤية المملكة 2030م

د. مسعود يونس عطوان عطا

جامعة الأزهر – مصر

ملخص البحث:

يتناول البحث تطور الأنظمة التجارية السعودية ودورها في دعم التطور الاقتصادي الذي يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 م، والذي يتجسد في تسارع تطور نظام الشركات التجارية التي ترسي الدعائم القانونية للأطر الاقتصادية، ونظام التسوية الواقية من الإفلاس، والعقود التجارية وعمليات البنوك التي تمول النظم الاقتصادية، والأوراق التجارية، ونظام الغرف التجارية، وانتهج البحث المنهج الاستقرائي، وانقسم إلى ثلاثة مباحث، وخلص إلى جملة من النتائج وهي:

1 – تطور الأنظمة التجارية؛ ضرورة حياتية، وتحقيقاً لسنة كونية متسقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وداعماً للاقتصاد، وفاعلاً في تحقيق مستهدفات الرؤية.

2 – الأنظمة التجارية المتطورة موضوعياً وإجرائياً تتوافق مع أحدث الأنظمة التجارية المتبعة عالمياً.

3 – أينعت الأنظمة التجارية المتطورة ثمارها، وآتت أُكلها بتحقيق تقدم وتنوع في الاقتصاد، ودعم الاستثمار، وإنفاذ العقود.

كما ختم بتوصية وهي؛ تواصل العمل التشريعي الدؤوب في المملكة العربية السعودية؛ بتطوير بقية الأنظمة المتعلقة بالتجارة بما يتوافق مع أحدث الأنظمة العالمية؛ لاكتمال المنظومة القانونية الداعمة للاقتصاد والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: تطور الأنظمة التجارية الموضوعية – تطور الأنظمة التجارية الإجرائية – تطور نظام الاستثمار – دعم التطور الاقتصادي – تحقيق رؤية المملكة 2030 م.

The Development of Saudi Commercial Laws and Their Role in Supporting Economic Diversification and Realizing the Kingdom's Vision 2030

DR. Masoud Younis Atwan Atta

Abstract:
This thesis examines the development of Saudi commercial laws—including the accelerated development of Commercial Companies Law, Bankruptcy Law, commercial contracts, banking operations, bills of exchange, and the Chambers of Commerce law—and their role in supporting economic development to realize the Kingdom's Vision 2030. The thesis is structured in three sections, utilizes an inductive methodology, and presents several significant findings, including:
1. The development of commercial laws is crucial for implementing a universal law that aligns with the principles of Islamic Sharia, supporting the economy, and achieving the vision's objectives.
2. The developed commercial laws, both substantive and procedural, align with the most recent commercial laws followed worldwide.

3. The developed commercial laws have produced results, including promoting economic growth and diversification, encouraging investment, and enhancing contract enforcement.
The thesis concludes with a recommendation: The Kingdom of Saudi Arabia should continue its diligent legislative work by developing the remaining commercial-related laws in compliance with the most recent international standards to complete the legislative framework that promotes investment and the economy.

Keywords: Development of substantive commercial laws; development of procedural commercial laws; development of investment law; development of economic development; and realization of the Kingdom's Vision 2030.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين شرع التجارة سعة في المعايش والأرزاق؛ رحمة للعاملين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين سيدنا محمد صلى الله وسلم الذي تاجر في مال أم المؤمنين خديجة – رضي الله عنها- فكان الخير والبركة، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فتطور الأنظمة ضرورة حياتية، وسنة كونية؛ حيث بعث الله جل وعلا الرسل بالشرائع لأقوامهم بما يناسبهم، إلى أن ختمت الشرائع بالدستور القويم القرآن الكريم، الجامع في ألفاظه ومعانيه؛ لصلاحيته لكل زمان ومكان؛ باستخراج الأحكام لما يستجد من وقائع بالاجتهاد، كما أن تنمية المال بالتجارة أحد الكليات الخمس(الآمدي،1337).

لذا حرصت رؤية المملكة الطموحة على تطوير الأنظمة التجارية؛ أخذاً بالمبادئ الشرعية ووفقاً لنظام حكمها الرشيد، ودعماً للاقتصاد؛ وبهذا تتجلى أهمية البحث، وهي أحد أسباب اختياره، بالإضافة إلى دعوة الباحثين للاستكتاب في محاور المؤتمر الدولي القانوني الأول لكليات الخليج؛ الموسوم: التحديات القانونية في ظل التطورات الحديثة؛ حيث يقع البحث ضمن" محور القانون والتنمية المستدامة"، وأما إشكالية البحث فتتمثل في بيان تطور الأنظمة التجارية السعودية وأثرها في التنوع الاقتصادي وتحقيق رؤية المملكة 2030م.

فتكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤالين الآتيين:

ما أهم الأنظمة التجارية الموضوعية والإجرائية التي تم تطويرها؟

وما أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد وتحقيق الرؤية؟

الدراسات السابقة؛ اطلعت على بحث بعنوان؛ الاصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية " دراسة تحليلية" للدكتور/ عبد الكريم سعود الزبياني، منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور في العدد 43، أكتوبر 2023/ 1445 هـ، وقد ركز البحث على بيان ماهية الاستثمار، والتشريعات الجاذبة للاستثمار واقتصرت الدراسة على نظام الاستثمار الأجنبي، ونظام الشركات، ونظام التشريعات الضريبية ودورها في جذب الاستثمار، ومزايا الاستثمار الأجنبي ومعوقاته، ومن ثم فهو أخص من البحث الماثل.

منهج البحث، يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي حيث يتتبع نصوص الرؤية المتعلقة بالبحث والأنظمة محل الدراسة، والتحليلي؛ لبيان الأثر المترتب على تلك النصوص.

خطة البحث، ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور الأنظمة التجارية الموضوعية.

المبحث الثاني: تطور الأنظمة التجارية الإجرائية.

المبحث الثالث: أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد وتحقيق الرؤية.

المبحث الأول

تطور الأنظمة التجارية الموضوعية

تمهيد وتقسيم:

لقد كانت المملكة العربية السعودية سبَّاقة بالعناية بالنظم التجارية؛ نظراً لارتباط التجارة عند العرب منذ الأزل برحلتي الشتاء والصيف؛ حيث صدر أول مشروع نظام تجاري في سنة 1345 هـ باسم نظام المجلس التجاري، وتبعة نظام المحكمة التجارية عام 1350 هـ (الجبر،1996). ثم نظام مؤسسة النقد العربي السعودي 1377 هـ، ثم نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي السامي رقم (م/ 4) بتاريخ 2/ 2/ 1399هـ، وايضاح ذلك في التالية:

المطلب الأول: تطور نظام الشركات التجارية.

المطلب الثاني: تطور نظام الإفلاس.

المطلب الثالث: تطور نظام البنك المركزي السعودي.

المطلب الرابع: تطور نظام الاستثمار.

المطلب الخامس: تطور نظام التجارة البحرية.

المطلب الأول

تطور نظام الشركات التجارية.

لقد خصص الفصل الثاني من الباب الأول من نظام المحكمة التجارية الصادر في 15 محرم 1350 هـ للشركات؛ ونظرا لقصور النظام عن استيعاب كل الشركات حيث شمل فقط المفاوضة التضامن والعنان والتي من صورها المضاربة والمساهمة مع ما قررته المادة السادسة من وجود شركات أخرى متعارف عليها بين التجار ينظمها عرف مستمد من قوانين بعض الدول العربية والأجنبية، وهذا الاختلاط جعل مهمة الدولة في مراقبة الشركات والإشراف عليها مهمة عسيرة مما أدى إلى ضرورة وضع نظام شامل للشركات ضماناً لحقوق الأفراد، وتحقيقاً للصالح العام (الجبر،1996). لذلك صدر نظام الشركات السعودي المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم 2/ 6/ وتاريخ 23/ 3/ 1385 هـ، مشتملاً على 233 مادة موزعة على خمسة عشر باباً.

وقد عدّل هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/ 5) وتاريخ 12/ 2/ 1387 هـ والمرسوم الملكي رقم(م/ 23) وتاريخ 28/ 6/ 1402 هـ والمرسوم الملكي رقم (م/ 46) وتاريخ 4/ 7/ 1405 هـ والمرسوم الملكي رقم (م/ 63) وتاريخ 26/ 11/ 1407 هـ، والمرسوم الملكي رقم (م / 22) وتاريخ 30/ 2/ 1412 هـ (يحي،2010).

وجرياً على نهج المملكة في التطور، وتحقيقاً لرويتها المنشودة؛ فقد صدر نظام الشركات الجديد مشتملا على أثني عشر باباً حوت سبع وعشرين ومائتي مادة بالمرسوم الملكي رقم (م/ 3) بتاريخ 28/ 1/ 1437 هـ، والمنشور في 22/ 2/ 1437 هـ.

ونظرا لتسارع تحقيق مستهدفات الرؤية تم إصدار نظام الشركات الجديد و يهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار في المملكة العربية السعودية. بموجب المرسوم الملكي (م/ 132) وتاريخ 1/ 12/ 1443هـ الموافق 30/ 6/ 2022، وبدأ سريان نظام الشركات الجديد ولوائحه التنفيذية اعتباراً من 19 يناير 2023م.

المطلب الثاني
تطور نظام الإفلاس

يعد نظام الإفلاس ضمانة للائتمان التجاري، حيث كان يختص بالتجار دون المدنيين، وكان ينظر إليه قديما على أنه نظام عقابي للتاجر سيئ النية الذي يقصد الإضرار بدائنيه، والمقصر تقصيراً أَضَرَّ بهم. وهو ما تضمنته المواد من 103 إلى 137 من نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 32 بتاريخ 15/ 1/ 1350 هـ، ومن ناحية أخرى، حرص النظام على مساعدة المفلس إنسانياً ومالياً، حيث يقرر إعانة لاستكمال معيشة أسرته.

ثم بدافع التطور ومجاراة للنظرة العالمية الحديثة للإفلاس على أنه نظام إنهاضي علاجي تقويمي للمشروعات الاقتصادية (التجارية والمدنية) القابلة للإنهاض؛ صدر نظام التسوية الواقية من الإفلاس بالمرسوم الملكي (رقم م 16، وتاريخ 4/ 9/ 1416 هـ) الذي قرر رد الاعتبار للتاجر تشجيعاً لـه لاستعادة كيانه في المجتمع(عطا،2010).

ثم تطور نظام الإفلاس السعودي تحقيقاً لمستهدفات الرؤية؛ ليشمل كل الأنشطة الاقتصادية؛ فلم يعد يقتصر على التجار وحدهم كالأنظمة السابقة؛ حيث صدر النظام الأخير بالمرسوم الملكي رقم (م/ 50) وتاريخ 28/ 5/ 1439 هـ الموافق 14/ 2/ 2018 م، متضمناً 231 مادة، وقد ألغى هذا النظام ما سبقه من نظم وكل ما يتعارض مع أحكامه بموجب المادة 230 منه، وقد قُضي؛ بوجوب تعليق المطالبات بما فيها الدعاوى المنظورة استئنافاً عند قيد طلب افتتاح إجراء الإفلاس أو افتتاحه وأصبح هذا مبدأً قضائيا(ابن عثيمين،1444). ويهدف النظام إلى تنظيم إجراءات الإفلاس بطريقة تكفل بقاء المشروعات الاقتصادية، وهي:

1- التسوية الوقائية. 2- إعادة التنظيم المالي. 3- التصفية. 4- التسوية الوقائية لصغار المدينين. 5- إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين. 6 – التصفية لصغار المدينين، 7 – التصفية الإدارية (قرمان،2019).

المطلب الثالث

تطور نظام البنك المركزي السعودي

كان نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (23بتاريخ 23/ 5/ 1377 هـ) هو المهيمن على الجهاز المصرفي السعودي، الذي يمول التجار ورجال الأعمال والمستثمرين داخلياً من خلال منح القروض، وخطابات الضمان، وتمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية، فضلاً عن فتح الحسابات المصرفية، التحويل المصرفي، قبول الودائع، والنقل المصرفي وإيداع الصكوك، وتأجير الخزائن الحديدية، وخصم الأوراق التجارية (عوض،1989).

وتنفيذا لمستهدفات الرؤية الطموحة صدر نظام البنك المركزي السعودي بالمرسوم الملكي رقم(م/ 36) وتاريخ 11/ 4/ 1442 هـ الموافق 26/ 11/ 2020م، الذي ينظم عمل الجهاز المصرفي بأكمله، فهو بنك البنوك، وبنك الحكومة المنوط به إصدار النقد السعودي، وهو الذي يمنح التراخيص للمصارف ويضع لها القواعد لمزاولة أنشتطها، ويراقب عملها، ويتخذ الإجراءات ضد المصرف المخالف، ووُضِعَ قواعد تحد من حرية المنافسة بين المصارف؛ بحيث يدعم الدور الأكبر للاستثمار في القطاع الخاص بهدف تحقيق عائد اقتصادي غير النفطي ليصل إلى 50 ٪ عام 2030م (الزبياني،2023).

المطلب الرابع
تطور نظام الاستثمار

كان نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي السامي رقم (م/ 4) بتاريخ 2/ 2/ 1399هـ متميز في وقته، غير أنه مع التطور الاقتصادي بالمملكة أصبحت الحاجة ماسة لتطوير النظام؛ فصدر نظام الاستثمار الأجنبي في 5/ 1/ 1421 هـ الموافق10/ 4/ 2000 م وهدفه تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين مناخه وتوفير الحوافز والتسهيلات اللازمة له؛ لذا تضمنت نصوصه إمكان الاتفاق على التحكيم كوسيلة لفض المنازعات. مع مراعا ما قررته المحكمة العليا بالمبدأ الثاني من" سقوط شرط التحكيم في المنازعات التجارية عند تأخر الدفع به (ابن عثيمين 1444).

ويعتبر صدور هذا النظام من أبرز الأحداث المتعلقة بالشئون الاقتصادية في المملكة، فقد جاء متزامناً مع الإعلان عن إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والتي تختص بتنفيذ السياسات الاستثمارية ومتابعتها في المملكة بغرض خدمة المستثمرين وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد قامت الهيئة بتاريخ 15/ 5/ 1421هـ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، والتي تم إلغاؤها بإصدار لائحة جديدة للنظام بالقرار رقم 1/ 20 بتاريخ 13/ 4/ 1423هـ الموافق 24/ 6/ 2002م.

ولكن بدافع التطور وتحقيق مستهدفات الرؤية تم تعديل نظام الاستثمار بالمرسوم الملكي رقم (م/ 19) وتاريخ 16/ 1/ 1446 هـ، والمنشور بتاريخ 12/ 2/ 1446 هـ الموافق16/ 8/ 2024م.، والذي تضمنت أحكامه ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي. حيث يؤدى الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة العملات الأجنبية، وتحسين القدرة على سداد الديون الخارجية (**Kastratović R. (2020).**).

المطلب الخامس

تطور نظام التجارة البحرية:

تتبوأ الدول مكانتها الاقتصادية بحجم التبادل التجاري وبقدرة أسطولها البحري، وتقدم نظمها البحرية؛ لذا تم تطوير نظام التجارة البحرية المنصوص عليه في الباب الثاني من نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 32 وتاريخ 15/ 1/ 1350 هـ بالمواد من 150 إلى 281؛ حيث صدرت موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 30/ 11/ 1438 هـ على تعديل نظام الموانئ والمرافئ والمنائر البحرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 27) وتاريخ 24/ 6/ 1394 هـ وتعديل اسمها إلى" الهيئة العامة للموانئ " لتكون هيئة مستقلة تمارس نشاطها على أسس تجارية.

ونظراً لأهمية التجارة البحرية في دعم الاقتصاد وتحقيق الرؤية؛ صدر النظام البحري التجاري بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 33) وتاريخ 5/ 4/ 1440هـ الموافق 12/ 12/ 2018 م والمنشور بتاريخ 28/ 4/ 1440 هـ الموافق 4/ 1/ 2019 م؛ ويهدف إلى توحيد تنظيمات النقل البحري لجميع الجهات ذات العلاقة في نظام شامل وموحد؛ متضمناً391 مادة وألغي بمقتضاه الباب الثاني من نظام المحكمة التجارية (عطا،2019).

المبحث الثاني
تطور الأنظمة التجارية الإجرائية

تمهيد وتقسيم:

تنتهج النظم التجارية الإجرائية وضع ضمانات حماية للاقتصاد، وتحقيقاً لمستهدفات الرؤية تم تطوير؛ نظام الغرف التجارية الصادر عام 1368هـ، ونظام السجل التجاري عام 1375هـ، ونظام التحكيم التجاري، ونظام المحاكم التجارية، وبيان ذلك في أربعة مطالب متوالية:

المطلب الأول
تطور نظام الغرف التجارية

صدر أول نظام للغرف التجارية والصناعية بالأمر السامي رقم أ/ 666 وتاريخ 17/ 1/ 1368 هـ والذي تم تعديله بالأمر السامي رقم أ/ 2829 وتاريخ 13/ 8/ 1368 هـ وقد تم إلغاء هذا النظام لهرمه، وصدر نظام الغرف التجارية والصناعية بالمرسوم الملكي (م/ 6) وتاريخ 30/ 4/ 1400 هـ، وصدرت اللائحة التنفيذية له بالقرار الوزاري رقم 1871 وتاريخ 22/ 5/ 1401 هـ. ونظراً للتطورات المتسارعة تم تعديله عدة مرات بالقرارات الوزارية؛ رقم 374 وتاريخ 15/ 11/ 1403 هـ، والقرار رقم 1024، وتاريخ 17/ 6/ 1406 هـ،، والقرار رقم 1621 وتاريخ 16/ 12/ 1413 هـ وتضمنت جميعها الأحكام الخاصة بالغرف التجارية والصناعية التي تستهدف رعاية المصالح التجارية والصناعية وتعمل على حمايتها وتطويرها، وتنفيذا لمستهدفات الرؤية في الجانب الاقتصادي صدر النظام الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 37) وتاريخ 22/ ربيع الثاني 1422هـ الموافق 7/ ديسمبر 2020 م؛ حيث تعتبر البيئة التشريعية المحفزة مناخاً ملائماً للاستدامة المالية، وتسهر الغرف التجارية على حماية الأنشطة التجارية، وتقديم الخدمات للتجار والصناع، ورجال الأعمال، والتخطيط للمشروعات الجديدة، واستقراء الأوضاع العالمية التجارية إلى أين تتجه، وتزود بها التجار.

المطلب الثاني

تطور نظام السجل التجاري

صدر نظام السجل التجاري بموجب الأمر السامي رقم 21/ 1/ 4470 والصادر في 19/ 11/ 1375هـ، ونظراً للتطورات العالمية والمحلية التي لحقت بالنظم التجارية تم تعديل النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/ 1) وتاريخ 21/ 2/ 1416 هـ، وأصبح نظام السجل التجاري الالكتروني مفعلاً.

وتحقيقا لمستهدفات الرؤية صدر نظام السجل التجاري الجديد وألغي النظام السابق عليه، وذلك بالمرسوم الملكي رقم(م/ 83) وتاريخ 19/ 3/ 1446 هـ والمنشور بتاريخ 1/ 4/ 1446 هـ الموافق 4/ 10/ 2024 م، ويدعم النظام الجديد القواعد التجارية المعاصرة، ويمّكن للدور الأكبر للقطاع الخاص.

المطلب الثالث

تطور نظام التحكيم التجاري

كان نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي رقم (32) وتاريخ 15/ 1/ 1350هـ متضمناً ما يتعلق بالتحكيم كوسيلة لفض النزاع في المواد من 493 إلى 497، وقد تطور نظام التحكيم بالمرسوم الملكي السامي رقم(م/ 6) في 22/ 4/ 1400هـ الموافق 10/ 3/ 1980م بإصدار نظام التحكيم الجديد الذي تضمن إلغاء النصوص المتعلقة بالتحكيم الواردة في نظام المحكمة التجارية، وتضمن النظام ما نصت عليه قوانين التحكيم في أغلب الدول في ذلك الوقت وبما يلبي احتياجات التجارة الدولية، وصدرت لائحته التنفيذية بموجب قرار وزير التجارة رقم 1871 بتاريخ 22/ 5/ 1401هـ الموافق 28/ 3/ 1981م.

ونظراً للتطورات الاقتصادية المتلاحقة ونتيجة لاتساع المعاملات التجارية الدولية للمملكة العربية السعودية آنذاك ظهرت الحاجة الملحة إلى تحديث نظام التحكيم مرة أخرى(عطاي،2017، ص 25). فصدر نظام التحكيم بالمرسوم الملكي السامي رقم(م/ 46) الصادر بتاريخ 12/ 7/ 1403هـ والذي صدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس

الوزراء رقم 7/ 2021 بتاريخ 8/ 9/ 1405هـ، ويعتبر إنجازًا تشريعيًا يحسب له في تلك الحقبة الحيوية من هذا الزمان.

ولم يقف التطور عند هذا الحد، بل مجاراة للتغيرات الاقتصادية والتجارية المتلاحقة بسبب تنوع وازدياد النشاط التجاري في المملكة على نحو غير مسبوق ودخول العديد من المستثمرين من مختلف الدول لممارسة نشاطهم في المملكة العربية السعودية؛ صدر نظام التحكيم الجديد بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 34) وتاريخ 24/ 5/ 1433 هـ الموافق 16/ 4/ 2012 م والذي دخل حيز النفاذ في 19 شعبان 1433 هـ، والذي حل محل نظام التحكيم الصادر بالأمر الملكي رقم (م/ 46) لسنة 1403 هـ.

المطلب الرابع

تطور نظام المحاكم التجارية

لقد اعترف نظام المجلس التجاري السعودي لعام1345هـ، ومن بعده نظام المحكمة التجارية 1350هـ بنظام القضاء التجاري؛ حيث قضت المادة 432 من نظام المحكمة التجارية بإنشاء محكمة تؤلف من رئيس وستة أعضاء.، ومع هذه المحكمة أنشأت عدة هيئات، ولجان قضائية تفصل في المسائل التي تجد المحاكم حرجا في نظرها وهي:

"هيئة فض المنازعات التجارية "، و"هيئة حسم منازعات الشركات التجارية " والتي نقل اختصاصها بعد ذلك إلى ديون المظالم، و" لجان الأوراق التجارية"، و"لجنة للفصل في المخالفات لنظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة" و" لجنة في مؤسسة النقد العربي السعودي" (الجبر،1996). هذا بجانب نظام التحكيم التجاري.

وأخيراً وتحقيقاً لرؤية المملكة2030م، ودعماً للاستثمار صدر الأمر الملكي الكريم رقم (10827) وتاريخ 3/ 3/ 1438هـ بالموافقة على سلخ القضاء التجاري من ديوان المظالم إلى القضاء العام بتاريخ 1/ 1/ 1439هـ؛ وذلك من أجل إتمام وتيسير اكتمال منظومة العمل القضائي، فقد أصبحت المحاكم التجارية المتخصصة واقعاً حقيقياً تدعم الاستثمار وتحقق الاستدامة المالية، وتسهم في تحقيق العدالة الناجزة حيث صدر نظام المحاكم التجارية 1441 هـ بقرار مجلس الوزراء رقم 511 بتاريخ 14/ 8/ 1441 هـ. وأصبحت صاحبة

الاختصاص الأصيل بالمنازعات التجارية ومن ذلك ما قررته المحكمة العليا من أن " اختصاص المحكمة التجارية بنظر المنازعات بين المقاولين في عقودهما المبرمة لأغراضهما التجارية" (ابن عثيمين 1444).

كما روعي الجانب الموضوعي حيث اعتنى بتأهيل وتدريب الكوادر القضائية وغير القضائية في المحاكم التجارية، كما تم تطوير الجانب الإجرائي، وأتمتة بعض الإجراءات، حيث يتم استئناف الأحكام القابلة للاستئناف إلكترونيا.

المبحث الثالث

أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد وتحقيق الرؤية.

تمهيد وتقسيم:

يظهر أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد بما اتاحته تلك الأنظمة من فرص عمل ناتجة عن تطور الشركات، واستمرار المشروعات، وضخ مزيد من الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي، وهذا بدوره انعكس على تحقيق مستهدفات الرؤية في جانبها الاقتصادي، وبيان ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد.

المطلب الثاني: أثر تطور الأنظمة التجارية في تحقيق الرؤية.

المطلب الأول :أثر تطور الأنظمة التجارية في تنوع الاقتصاد.

لقد استهدف تطور النظم بالمملكة العربية السعودية؛ إلى تعزيز البيئة التنظيمية وتكريس العمل المؤسسي، والمساهمة في استدامة الكيانات الاقتصادية ونموها، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير مصادر تمويلية مستدامة لا تعتمد على النفط، إضافةً إلى تلبية احتياجات ومتطلبات قطاع ريادة الأعمال، وتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يحقق أنسنة الحياة بالمملكة العربية السعودية، وقد ظهر ذلك في النظم الموضوعية والإجرائية كما يتضح في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أثر تطور الأنظمة التجارية الموضوعية في تنوع الاقتصاد.

الفرع الثاني: أثر تطور الأنظمة التجارية الإجرائية في تنوع الاقتصاد.

الفرع الأول :أثر تطور الأنظمة التجارية الموضوعية في تنوع الاقتصاد.

لقد أثر تطور النظم الموضوعية في تنوع الاقتصاد، واستدامته، وذلك على الوجه التالي:

أثر تطور نظام الشركات الجديد؛ يسر النظام المتطور الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال بتبسيط إجراءات التأسيس، ودعم الاستثمار بما يعطى دورا أكبر للقطاع الخاص، وتحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات بما يضمن استقرارها واستدامتها (Moshashai D. & Leber A. M. Savage J. D. (2020).).

كما دعم الشركات العائلية، وعزز النظام من المرونة في التعاملات التجارية، مما يتيح للشركات التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة،كما يمكن للشركات تأسيس شركة مساهمة مبسطة دون حد أدنى لرأس المال، كما استجد أنواعاً من الأسهم مثل " ذات الصوت المزدوج، وذات الحقوق الخاصة؛ بهدف زيادة خيارات التمويل للشركات(Dutordoir M. Lewis C. Seward J. & Veld C. (2014).).

2-أثر تطور نظام الإفلاس، وضع النظام المتطور قواعد حمائية للمشروعات الاقتصادية الكبيرة والصغيرة، وتوفير الدعم اللازم لها. وترتب على ذلك جعل البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية أكثر جاذبية للاستثمار محلياً ودولياً، تمكين المتعثرين من معاودة نشاطهم، بتنظيم أوضاعهم المالية ومشاركتهم في دعم الاقتصاد وتنميته من الحفاظ على منتجات المشروع والعمال والموردين (قرمان،2019).

3 - **أثر تطور نظام البنك المركزي السعودي؛** وُضِعَ النظام المتطور قواعد تحد من حرية المنافسة بين المصارف، وضمانا للشفافية والحوكمة يراقب البنك المركزي الجهاز المصرفي في المملكة. وحفز برنامج تطوير القطاع المالي سما Saudi Arabian Monetary Authority على تنويع مصادر الدخل وزيادة ثقافة الادخار، وتعدد طرق التمويل ومشاريع الاستثمار، ويلعب دورًا أساسيًّا ومهمًّا في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي، من خلال إنشاء قطاع مالي حيوي وفعال.

وذكر محافظ البنك المركزي على نمو الاقتصاد السعودي بمعدل مرتفع بـ 8.7٪ في 2022 متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 3.5٪". وأسهم القطاع الخاص في نمو الاقتصاد بنسبة 5.4 و5.5٪ من الأنشطة غير النفطية، والمأمول مجاوزة الناتج المحلي مقدار الـ 13 مليار ريال بحلول 2030م.فالقطاع المالي السعودي داعماً للنمو الاقتصادي؛ حيث وسعت المؤسسات المالية نطاق خدماتها لتشمل جميع المقترضين من القطاع الخاص والأفراد (المزيد،2023).

4- **أثر تطور نظام الاستثمار،** يهدف النظام المطور إلى تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وخلق الفرص الوظيفية عن طريق توفير مناخ استثماري بجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية؛ حيث لم يفّرق النظام الجديد بين المستثمر المحلي والأجنبي، وأجاز اللجوء للتحكيم والوساطة والمصالحة توفيراً في النفقات والإجراءات وللسرعة قوام النشاط التجاري، كما دعم إنشاء مشروعات أحدثت مزيداً من التنمية، وتوفيراً للمنتجات، ونقل الخبرات والتكنولوجيا والتناغم بين الثقافات. وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الإجمالية داخل الاقتصاد السعودي إلى 2790.7 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2024م، وبنسبة ارتفاع قدرها 19٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2023م، وذلك وفقا لآخر البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي (آل داوود،2014).

5 – أثر تطور نظام التجارة البحرية؛ يظهر ذلك الأثر من ناحيتين:

الأولى؛ في تطور النقل البحري الذي ينقل ما يزيد عن 80٪ من البضائع المتضمنة في منظومة التجارة الدولية بواسطة البوارج العملاقة التي تحمل العلم السعودي (عبد الرحيم،2011، ص11). وتنقل البترول والبضائع منذ القرن التاسع عشر (L.1962 jousserand). حيث إن النقل يطلق امكانات المجتمع الكامنة من عقالها في أركان العالم، ويمكن من الاستخدام الأمثل لاقتصاديات الحجم في الانتاج، ويغير من مستوى إدارة أي مشروع، ويغير في مستوى العمالة وينشط العرض والطلب في السوق، ويزيل الاحتكارات ويزيد من المنافسة لصالح المستهلك، ويساعد على اجتذاب رؤوس أموال وطنية وأجنبية، ويزيل العوائق الزمانية والمكانية (محمود،1999).

الثانية؛ تحول " الهية العامة للموانئ" إلى هيئة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تمارس أعمالها على أسس تجارية مع منح مجلس إدارتها دوراً أكبر في الصلاحيات لتطوير أنظمة العمل؛ حيث تمتلك تسعة موانئ أربعة على الخليج العربي وخمسة على البحر الأحمر، وتعد هيئة الموانئ من أولى القطاعات الحكومية التي تعمل بأسلوب التخصيص وفق الإجراءات الخاصة بها.

وتسعى الهيئة لأن تكون الموانئ أكبر الموانئ عالمياً لتستوعب الأجيال الجديدة من سفن الحاويات الضخمة لتسويق خدماتها عالمياً، وبناء شراكات جديدة مع الشركات العالمية المتخصصة في أعمال الموانئ، ورفع مستوى الثقة المتبادلة بينها وبين عملائها، وتحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي يربط بين قارات العالم ويسرع وتيرة المركز التجاري في المملكة؛ بما ينعكس على الاقتصاد.

وقد بلغ إجمالي الأرصفة 214 في عام 2017 م حيث زادت من 10 ملايين طن إلى 532 مليون طن العام الحالي، وتم الربط الالكتروني بين الموانئ وتحولت جميع عملياتها إلى معاملات الكترونية، وقلت تكلفة الشحن في المملكة العربية السعودية لبقاء الحاويات مدة أقل في الموانئ(عطا،2019).

الفرع الثاني: أثر تطور الأنظمة التجارية الإجرائية في تنوع الاقتصاد.

لقد ظهر أثر النظم الإجرائية في الاقتصاد بترسيخ بيئة قانونية جاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي، وبيان ذلك على الوجه التالي:

1- **أثر تطور نظام الغرف التجارية؛** عمل النظام المطور على تحفيز القطاع الخاص وتعظيم دوره، تشكيل كيانات اقتصادية بمعايير عالمية، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، متابعة وتطوير أداء القطاعات التجارية، تنشيط الاقتصاد؛ حيث اتيح للمستثمر الأجنبي في النظام الجديد الحصول على عضوية الغرفة التجارية، وعدم تعدد الاشتراك في نطاق الغرفة بتعدد الفروع. قياس الأداء من خلال مؤشرات، ومنح المجلس مدة سنة لتحسين الأوضاع مع إمكانية إعادة التشكيل (الحميدي، 2015).

2- **أثر تطور نظام السجل التجاري،** أسهم نظام السجل التجاري المطور في تيسير ممارسة الأعمال بتنظيم إجراءات القيد في السجل التجاري (الشريف،2021). وضمان دقة

البيانات المقيدة وتحديثها دورياً، وإتاحة الاطلاع عليها بسهولة، وهذا يفيد في التخطيط للمستقبل التجاري؛ لمعرفة ما يُحْتَاجُ إليه من مشروعات جديدة.

وقد تضمن النظام المطور مجموعة من التغيرات التي تدعم الاقتصاد؛ حيث ألغى نظام السجل التجاري الجديد السجلات الفرعية، واكتفى بسجل تجاري واحد لممارسة كافة الأنشطة، كما ألغى تاريخ الانتهاء للسجل التجاري، والاكتفاء بالتأكيد السنوي للبيانات، كما أتاح النظام إجراءات بديلة للعقوبات كالإنذار وتصحيح المخالفة، بجانب العقوبة المقررة أو بدلاً عنها، بدلاً من الغرامات المالية في النظام السابق. يشطب السجل التجاري بعد مضي سنة من مدة تعليقه، بعد أن كان يشطب بعد 30 يوما من اخطار التاجر الذي توقف عن ممارسة النشاط في النظام السابق. فنظام السجل التجاري يحقق الشفافية والحوكمة، ومن الأثر الواضح فيما يتعلق بالسجلات التجارية للشركات زادت بنسبة 68٪، وذلك بعد صدور النظم الجديدة.

3 – أثر تطور نظام التحكيم التجاري

أسهم تطور نظام التحكيم في انضمام المملكة العربية السعودية للاتفاقيات الدولية الخاصة بإجراءات التحكيم وتنفيذه (براهيمي 2042). كاتفاقية نيويورك لعام1958م والخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والتي دخلت حيز النفاذ في 7/ 6/ 1959م، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى لعام 1965م، والتي دخلت حيز النفاذ في 14/ 10/ 1966م، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1980م، نظراً لأن أحكامها تسمو فوق النظم الداخلية والأولى في التطبيق من الأحكام الواردة في البنود التعاقدية وإن كانت إحدى الدولتين طرفا فيها؛ ولا أدل على هذا من قضية بين إحدى الشركات الأمريكية وهي شركة لانكو الدولية الأمريكية وجمهورية الأرجنتين، إذ تم إبرام عقد استثمار بين الشركة المذكورة ووزارة الاقتصاد الأرجنتينية، تضمن هذا العقد بندا ينص على اختصاص المحاكم الإدارية في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس بنظر النزاعات الناشئة عنه، إلا أنه وعند نشوب النزاع رفعت شركة لانكو طلب التحكيم أمام مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين

الدول والمستثمرين من رعايا الدول الأخرى (International Center for Settlement of Investment Disputes) ضد الأرجنتين التي دفعت بدورها بعدم اختصا ص المركز استنادا على بند التسوية الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين، إلا أن هيئة التحكيم التابعة لمركز واشنطن للتحكيم رفضت اعتبار بند التسوية الوارد في عقد الاستثمار مانعا لاختصاصها لان اختصاص المحاكم الوطنية اختصاص أصيل سواء اتفق الأطراف على ذلك أم لم يتفقوا ومن ثم لا يعد الاتفاق باللجوء إليها من الآليات التي يمكن الاتفاق عليها مسبقا استنادا إلى المادة 3 من الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين الخاصة بحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة لعام 1991 التي أتاحت للمستثمر التابع لأي من الدولتين اللجوء إلى محاكم الدولة المضيفة أو الوسائل الأخرى لتسوية النزاعات ومنها اللجوء للتحكيم أمام مركز واشنطن(براهيمي 2024).

وقد أدى هذا التطور إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمشاركة في مشروعات التنمية؛ نظراً لتوفر البيئة القانونية الجاذبة؛ حيث يبحث رأس المال عن بيئة آمنة مستقرة، وأحكام عادلة ناجزة، توفر الإجراءات والنفقات وتلائم السرعة والائتمان (Kastratović R.(2020).).

4 – أثر تطور نظام المحاكم التجارية

أسهم تخصص القضاء التجاري في سرعة الفصل في المنازعات التجارية بما يتوافق مع السرعة التي تقوم عليها التجارة، فضلاً عن جودة الأحكام ودقتها وتعزيز ثقة المتعاملين في فعالية النصوص القانونية والقضاء(بكار، وبوراس، 2021).

ولأن القضاء التجاري رافداً مهماً وملاذاً آمناً لإنجاح البيئة الاقتصادية وحماية الأموال والحقوق، كما أنه لا تستقر وتنمو الحركة الاقتصادية إلا بقضاءٍ متخصصٍ عادل ناجز، فكان الاهتمام به من أولويات العمل المؤسسي التنظيمي في المملكة، ولآن وجود قضاء متخصص من شأنه أن يحقق عدالة مستوحاة من رغبات الأطراف، وإرضاء المستثمر؛ حيث يعمل باطمئنان (براهيمي 2024).

وتحقيقاً للسرعة في الأعمال التجارية جعل النظام استئناف الأحكام إلكترونيا فأحدث توأمة بين التكنولوجيا والنظم القضائية بتيسير إجراءات التقاضي، بما يساعد على فاعليّة التخصيص، ويسهم في زيادة الثقة في السوق، ويزيد من فرص الاستثمار، ويساعد في رفع ترتيب المملكة في مؤشرات إنفاذ العقود ومؤشر التنافسية، وكل تلك الأمور تدعم الاقتصاد بخلق بيئة قانونية وقضائية جاذبة ومحفزة للاستثمار.

المطلب الثاني: أثر تطور الأنظمة التجارية في تحقيق الرؤية.

كان من مستهدفات الرؤية الطموحة إصدار أنظمة تضاهي أحدث القوانين العالمية عموماً، وفي المجال التجاري خصوصاً، وبما يضمن إنفاذ العقود، فتطوير النظم أحد أدوات تحقيق الرؤية؛ نظراً لما يحققه التطور من انعكاس على الاقتصاد؛ حيث توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار والتنمية والتقدم، وما يعكسه ذلك على جودة الحياة من حيث خلق فرص عمل وتوفير منتجات بسعر عادل، وتوطين المشروعات والصناعات بما يحقق زيادة الدخل؛ فهنا دور وتسلسل حيث تحقق ما نصت عليه الرؤية من أن عامل النجاح الثاني: أن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا، ومورداً إضافياً لبلادنا.. وسنحفز كبريات شركاتنا السعودية؛ لتكون عابرة للحدود ولاعباً أساسياً في أسواق العالم، ونشجع الشركات الواعدة لتكبر وتصبح عملاقة. فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم بالتعليم والتأهيل بالفرص التي تتاح للجميع.

وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى ودعماً للمشروعات الصغيرة قمنا بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسنواصل تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سن أنظمة ولوائح أفضل، وتمويل أيسر وشراكات دولية أكثر. سندعم الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصاً تسويقية واسعة من خلال فرص لتمويل المشروعات متناهية الصغر. وسنعمل على بناء سوق مالية متقدمة ومتفتحة على العالم، بما يتيح فرص تمويل أكبر وينشط الدورة الاقتصادية والاستثمارية في هذا الصدد.

إن أرضنا عرفت على مر التاريخ بحضارتها العريقة وطرقها التجارية التي ربطت حضارات العالم بعضها ببعض، وقد ارتبطت البعثة بتجارة خديجة – رضي الله عنها – وسنشجع المستثمرين من الداخل والخارج، وسنعزز جهودنا في موائمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل. وسننسق مع السلطات التشريعية لتعديل الأنظمة ذات العلاقة بتسهيل بيئة العمل ورفع كفاءة إنفاذ العقود. وسنشدد على تطبيق المعايير العالمية المتبعة قانونياً وتجارياً. وسنسهل حركة الأفراد والبضائع. ويمثل الإسلام ومبادئه منهج حياة لنا، وهو مرجعنا في كل أنظمتنا وأعمالنا وقراراتنا وتوجهاتنا (رؤية2030، 2016). وقد تحققت تلك المستهدفات بتطور الأنظمة المذكورة، وما حققته من أثر اقتصادي ملموس.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات؛ أجملها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

1 – تطور الأنظمة التجارية؛ ضرورة حياتية، وتحقيقاً لسنة كونية متسقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وداعماً للاقتصاد، وفاعلاً في تحقيق مستهدفات الرؤية.

2 – الأنظمة التجارية المتطورة موضوعياً وإجرائياً تتوافق مع أحدث الأنظمة التجارية المتبعة عالمياً.

3 – أينعت الأنظمة التجارية المتطورة ثمارها، وآتت أُكلها بتحقيق تقدم وتنوع في الاقتصاد، ودعم الاستثمار، وإنفاذ العقود.

ثانياً: التوصيات:

1. تواصل العمل التشريعي الدؤوب في المملكة العربية السعودية؛ بتطوير بقية الأنظمة المتعلقة بالتجارة بما يتوافق مع أحدث الأنظمة العالمية؛ لاكتمال المنظومة القانونية الداعمة للاقتصاد والاستثمار.
2. ربط نواتج التعلم بالبرامج القانونية؛ بما يقدم حلولاً للمشكلات، ويصلح الحياة ويطورها.

المصادر والمراجع

ابن عثيمين، محمد بن حمد. (1444) *المبادئ التجارية المستخلصة من أحكام المحكمة العليا*. قضاء الجمعية العلمية القضائية السعودية.

آل داوود، عبد الله بن ناصر. (2014). نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، 114(1)،217-232.

الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد. (1337). *الإحكام في أصول الأحكام*. مؤسسة النور بالرياض.

براهيمي، نوال.(2024). دور المحاكم التجارية المتخصصة في دعم الاستثمار، *مجلة ايليزا للبحوث والدراسات*، 9(1)، 233 – 253.

بكار، ريم هاجر؛ بوراس، عبد القادر. (2021). الأمن القضائي ودوره في تكريس دولة القانون. *مجلة البحث في الحقوق والعلوم السياسية*، 7 (2)، 225 – 227.

الجبر، محمد حسن. (1996). *القانون التجاري السعودي*، (ط.4) مكتبة الملك فهد الوطنية.

الحميدي، بتلا أحمد. (2015). *تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

رؤية 2030 المملكة العربية السعودية. (2016). في رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الزبياني، عبد الكريم سعود. (2023). الاصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية " دراسة تحليلية". *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*،43 (35) 1583-1637.

الشريف، يحي بن حسين. (2021). *المدخل إلى القانون التجاري السعودي*. دار الإجادة الرياض.

عبد الرحيم، ثروت علي. (2011). *القانون البحري*. دار النهضة العربية بالقاهرة.

عطا، مسعود يونس. (2010)، *إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس "دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي"[رسالة* دكتوراه غير منشورة] جامعة القاهرة.

عطا، مسعود يونس. (2019). *الشرح الوافي للنظام البحري التجاري السعودي*، دار الإجادة الرياض.

عطاي، هاني أحمد عبد الفتاح. (2017). *التحكيم في الضمانات المصرفية " دراسة مقارنة "*. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

عوض، علي جمال الدين. (1989). *عمليات البنوك من الوجهة القانونية*. دار النهضة العربية بالقاهرة.

قرمان، عبد الرحمن السيد. (2019). *الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس طبقا للأنظمة المنفذة لرؤية المملكة 2030م*. دار الإجادة الرياض.

قرمان، عبد الرحمن السيد. (2020). *العقود التجارية وعمليات البنوك*. دار الإجادة الرياض.

محمد، محمد عبد الجواد. (1977). *التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية*. دار المعارف بالإسكندرية.

محمود، أحمد عبد المنصف. (1999، أكتوبر 17 – 19) *فرص الدول النامية في المشاركة في صناعة النقل البحري في ظل العولمة* [بحث] ضمن أعمال المؤتمر البحري الدولي السادس العولمة في صناعة النقل البحري وأثرها على الدول النامية، الإسكندرية، مصر.

المزيد، عبد العزيز. (2023، أكتوبر 11). تأثير تطوير النظام المالي والمصرفي على نمو الاقتصاد السعودي. *صحيفة مال*. **https://maaal.com/2023/10**

يحى، سعيد. (2010). *الوجيز في النظام التجاري السعودي* (ط.6). المكتب العربي الحديث.

Dutordoir M. Lewis C. Seward J. & Veld C. (2014). What we do and do not know about convertible bond financing. *Journal of Corporate Finance*/ *24* 3–20.

Kastratović R. (2020). The impact of foreign direct investment on host country exports: A meta-analysis. *The World Economy*/*43*(12) 3142–3183.

Jousserand L. (1926). *Les Transports* (2ème éd.). L.G.D.J. Paris.

Moshashai D. Leber A. M. & Savage J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030 the National Transformation Program and Saudi Aramco. *Journal of Eastern Studies*/*47*(3) 381–401.